

بند جدول الأعمال: تقرير الرئيس والمدير العام

الإجراء المطلوب: إحاطة المجلس علمًا بالتقرير.

(يرجى ملاحظة أن التقرير لا يشمل القضايا التي ستكون بنودًا في جدول أعمال اجتماع شهر مارس)

انتشرت جائحة فيروس كورونا انتشارًا واسعًا في مستهل عام 2021، وهزلت مختلف الدول بحثًا عن اللقاح، ما يوضح عمق الفوارق التي تسود حياتنا. وما إن علقت بأذهاننا تلك الطغمة المارقة وهي تقتحم الكابيتول بإيعاز من ترمب، تنفسنا الصعداء تيمناً بتتصيب بايدن. وسرعان ما شرع في إصدار أوامر تنفيذية عديدة تخفف وطأة الأضرار التي شهدناها على مدار السنوات الأربع الماضية. وأشدها تأثيرًا على عملنا:

- أنهى بايدن قاعدة الحجر العام (global gag rule)، ولكننا نحتاج إلى مواصلة الضغط في إطار التنسيق الوثيق مع اتحاد PPFA، ليسن الكونغرس الأمريكي تشريعًا يبطلها نهائيًا.
- ووجه بايدن وزير الخارجية للبدء من جديد في تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- وتناولت بعض القرارات تحسين إمكانية الوصول إلى وسائل منع الحمل في الولايات المتحدة وحماية مجتمع الميم (LGBTQI+) من التمييز.

ولكن يبدو أن الإدارة الجديدة ليس لديها رغبة شديدة في الاعتراف بأن الرعاية الصحية تشمل الإجهاض أيضًا وإلغاء تعديل هيلمز (1973) الذي يقيد التمويل الفيدرالي لخدمات الإجهاض الآمن.

ونتيجة لهذه الأوامر التنفيذية، يحاولون التواصل معنا مرة أخرى بخصوص اتفاقيات محددة للصاديق المقيدة (RFAs) واستئناف الحوار مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في واشنطن دي سي. ولقد خصصنا للتو منصبًا جديدًا وعيًا فريقيًا مقره الولايات المتحدة لبناء هذه المشاركة من جديد، وينبغي أن تبادر الجمعيات الأعضاء بالتواصل مع البعثات المعنية.

ولا يقتصر الأمر على الولايات المتحدة، لأن الأرجنتين طرحت أخيرًا إمكانية الحصول عليها عند الطلب خلال الأسابيع الـ 14 الأولى. وتفاوتت معدلات التقدم من مكان لآخر. وتابعنا بهلع سعي هندوراس - التي ترزح تحت قيود تكبلها فعليًا - إلى تحييد جميع الإصلاحات المستقبلية. وفي بولندا، رأينا الدولة تتماهى في العنف، مع فرض حظر شبه كامل على الإجهاض ومواجهة المتظاهرين بالمزيد من العنف والاعتقالات. وفي جميع الحالات المذكورة أعلاه، لم ينقطع دعمنا عن زملائنا ونشرنا أنباءها إعلاميًا عبر وسائل الإعلام وشبكاتنا غير الرسمية. وتلقينا أنباء إيجابية، من آسيا وأفريقيا، بأن بوتان وأنغولا قد ألغتا تجريم العلاقات الجنسية المثلية، وفي الغابون، أصدر مجلس النواب ومجلس الشيوخ قانونًا في هذا الصدد أيضًا. ورحبنا بهذه الخطوات.

واستمرت عمليات الإغلاق لكبح جماح الفيروس، بل ازدادت في العديد من الأماكن ونحن ننتظر انفراجة ظهور اللقاح. وكلما تزداد الاقتصادات انكماشًا، يتأخر الانتعاش المنشود. وبدأت الاقتصادات الصغيرة تحوّلها إلى مجرد ميزانيات محدودة مخصصة للمساعدات، مع تخصيص المزيد من الأموال المتاحة لشراء اللقاحات. وفيما يُعاد ترتيب أولويات الجوانب الصحية عمومًا، تتأثر توقعات دخلنا لعام 2021 وما بعده بجملة أمور منها التضييق في الميزانيات (اليابان)، والفوضى التي حلت بوكالات التنمية الحكومية (المملكة المتحدة) والتغييرات الإستراتيجية (جهة مانحة مهمة غير معروفة). وأشد هذه الأمور خطرًا وقلقًا عدم الاستجابة لتمديد برنامج WISH الذي قدمناه في يونيو 2020 بناءً على طلب من مكتب FCDO.

ويستند البرنامج جدولته الزمني، ولا نستطيع تدارك الأمر. ويسهم برنامج WISH حاليًا بالموارد في عدد من المجالات الرئيسية (البيانات والحماية والتوريد)؛ وإذا لم يتم الاتفاق على تمديده، فسوف تترتب على ذلك تداعيات أخرى.

وتواصل فرقة عمل كوفيد-19 دعم الجمعيات الأعضاء لمواصلة الخدمات الأساسية أثناء هذه الجائحة. وسوف تكون الأولوية للجمعيات الأعضاء التي تواجه عملياتها تراجعًا شديدًا وتوضع إرشادات لكيفية الاستعداد للقاحات كوفيد-19 والوصول إليها. أما على الصعيد العالمي، عملنا على ضمان التزام الحكومات بوضع خطط وسياسات كوفيد-19 تراعي النوع الاجتماعي، وتشمل تدابير لمنع ومكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على اختلاف النوع الاجتماعي وضمان الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والمعلومات والتعليم، واحترام حقوق النساء والفتيات والحقوق والصحة الجنسية والإنجابية والوفاء بها.

وانتهت شراكة تنظيم الأسرة 2020 (FP2020) التي انطلقت في قمة لندن عام 2012. ولم تُحقق هدفها المبدئي وهو تمكين 120 مليون امرأة وفتاة أخريات من استخدام وسائل منع الحمل، ولكنها صحتت منحى مسارها قليلاً لتصل إلى نصف هذا العدد (60 مليون) وساهمت في تعزيز جودة البيانات المتاحة إلى حد كبير. وكنا جزءًا من المجموعة المرجعية التوجيهية، وشهدت الفعالية الختامية اعترافًا بأهمية مساهمتنا. ويواصل اتحاد IPPF مشاركته الوثيقة مع انتقال الشراكة إلى [FP2030](#).

شهدت بداية هذا العام انعقاد أول اجتماع أساسي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25. وقررت التركيز على أشد القضايا المحورية صعوبة بالنسبة للمنظمات الحكومية الدولية، ولكن لم يتضح بعد ما سوف تقدمه، وعلينا أن نعمل بجد لضمان بقاء الـ 1,200 التزامًا وطنيًا التي تم التعهد بها في نيروبي نصب أعيننا. وإيمانًا بروح الإصلاح وبأن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) منظمة تركز على الجمعيات الأعضاء، مثلت جمعية MEXFAM وجمعية Le Planning Familial الاتحاد في منتدى جيل المساواة (GEF)، وهما من جمعياتنا الأعضاء في المكسيك وفرنسا على التوالي، ويشتركان في قيادة ائتلاف العمل على استقلال الجسد (Action Coalition on Bodily Autonomy) والحقوق والصحة الجنسية والإنجابية.

وأعطى اتحاد IPPF الأولوية لمحاولة (جديدة) لتصحيح هذا الواقع المرير بعد ما اتضح جليًا في تجربة دلائل خيارات منع الحمل ونتائج فيروس نقص المناعة البشري (ECHO): إقبال مئات الآلاف من الفتيات المراهقات والشابات على منصات تنظيم الأسرة للوصول إلى وسائل منع الحمل ولكننا لا نستطيع توفير الحماية اللازمة لهن من فيروس نقص المناعة البشري (HIV)/الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي. وهناك تقنيات قيد الإعداد للوقاية من مضادات الفيروسات الرجعية (التجهيزات طويلة المفعول؛ حلقة Dapivirine)، سوف تجعل هذا الفشل أشد وطأة. وحشدنا الصندوق العالمي (غلوبال فند) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناعة البشري (HIV) ومنظمة الصحة العالمية، ويبدو أن هناك خطة عمل مشتركة قيد التحضير. ومن المؤكد أن الدورة الاستثنائية بشأن فيروس نقص المناعة البشري (HIV)/الإيدز واعتماد إعلان سياسي بهذا الخصوص فرصة مهيأة لضمان تعهد الدول الأعضاء بالتزامات قوية بشأن هذه المسألة الهامة.

أما من منظور الحوكمة، فقد انتهينا من تشكيل جميع لجان المجلس وعقدت اجتماعاتها الأولية بعد برنامج تنسيبي اتسم بالنشاط والتفاعل. ويعكف معظمها على وضع اللمسات الأخيرة على الأهداف والجدول الزمني للعام المقبل.

وعانت جمعياتنا الأعضاء في كينيا وليبيريا والسنغال من عمليات احتيال كبيرة وأزمات داخلية كادت أن تعصف بها وتعلق نشاطها، ما يشير إلى عدم كفاية الحوكمة والترتيبات الائتمانية على المستوى الوطني. ولا شك أن التمادي في هذه الأمور قد يُحلل الجهات المانحة من تعهداتها.

ويجري الآن تصميم الإطار الاستراتيجي الجديد، بإشراف من لجنة C-SIP (الاستراتيجيات والاستثمارات والسياسات) وقد تهيأت للقيام بمهامها. كما أصدرنا تكليفاتنا بإجراء بحوث جديدة ونتطلع إلى مواصلة هذه المسيرة الغراء برفقة حضراتكم والأعضاء الفضلاء.

ومع أن هذه الأرقام لم تُدقق بعد والتعديلات النهائية لا تزال قيد التحضير، نتوقع أن تعبر الأرقام النهائية لعام 2020 عن أداءٍ مالي قوي بالرغم من جائحة فيروس كورونا وانفصال إقليم نصف الكرة الغربي.

العناصر	أساسية غير مقيدة	مقيدة	مخصصة	الإجمالي
الدخل	62,776,868	100,444,591	9,546	163,231,005
النفقات	-56,229,514	-103,233,384	-6,967,882	-166,430,780
إجمالي الفائض/ العجز	6,547,354	2,788,793	6,958,336	3,199,775
خسائر صرف أجنبي لم تحدث	-2,500,698	109,565	-1,007	-2,392,140
صافي فائض/ عجز الحركات	4,046,656	2,679,228	6,959,343	5,591,915

ستؤدي هذه الأوضاع إلى ارتفاع مستوى احتياطياتنا العامة إلى أعلى من الحد الأدنى المحدد لنا بكثير والبالغ 18 مليون دولار وسوف نرجع إلى المجلس، من خلال لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)، بطلب تخصيص شريحة معينة من الرصيد كله أو بعضه لتعزيز المنظومة.

المبلغ (بالدولار الأمريكي)	نوع الصندوق
21,125,940	الاحتياطيات العامة
2,206,616	الصندوق الإقليمي المخصص
9,233,023	الصناديق المخصصة (المشاريع الدولية)
4,333,022	الصندوق الإقليمي المخصص (مكتب أفريقيا الإقليمي)
922,665	الصندوق الإقليمي المخصص (مشاريع المكتب الإقليمي للشبكة الأوروبية (ENRO)
1,987,484	الصندوق الإقليمي المخصص (مشروع مكتب جنوب آسيا الإقليمي (SARO)
39,808,750	الإجمالي